

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

توقيت زيارة روحاني إلى العراق



توقيت زيارة الرئيس الإيراني إلى العراق وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين في بلاد الرافدين هو توقيت على جانب كبير من الأهمية، وتأتي أهمية هذا التوقيت من مصدرين أساسيين: المصدر الأول، سعي الولايات المتحدة لخنق إيران اقتصادياً بعد أن تعذر عليها خوض مواجهة

الأميركية بما يعرض مصالحها الحيوية للخطر، وبالتالي فإن استمرار علاقات تعاون اقتصادي وتجاري بمستوى معين بين باكستان وإيران يلعب دوراً كبيراً في الحد من تأثير محاولات الولايات المتحدة محاصرة إيران. الجار الثاني لإيران هي تركيا، وأنقرة في وضعها السياسي الراهن لا تعمل كما كان عليه الحال في فترات سابقة، إذ أن العلاقات الأميركية التركية تعاني من صعوبات على خلفية أكثر من ملف، من بين هذه الملفات الموقف من أكراد سورية، والموقف من معارض النظام التركي فتح الله غولن الذي تطالب أنقرة بتسليمه وتتهمه بتبديد انقلاب ضد نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأيضا تسعى الولايات المتحدة لتعطيل صفقة أس ٤٠٠ بين تركيا وروسيا، وتريد واشنطن من أنقرة أن تتضامن معها في الضغط على روسيا وتطبيق العقوبات الغربية ضدها، ولكن تركيا أوردوغان ترى في ذلك ضرراً على مصالحها، وبسبب الخلاف على كل هذه الملفات بين تركيا والولايات المتحدة، فإن الرهان على دور تركيا كبير في محاصرة إيران، وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة، رهانات في غير محلها. يبقى العراق وحده الذي يغري الولايات المتحدة

ليكون ساحةً لضغط على إيران والحق الأذى بها لأن هناك نفوذاً أميركياً كبيراً في العراق، وتأتي زيارة الرئيس روحاني إلى بغداد في هذا التوقيت وما رافقها من إعلان المسؤولين العراقيين بأنهم لن يلتزموا بالعقوبات الأميركية ليوحده ضربة قوية للسياسة الأميركية، ومن هذه الزاوية يمثل توقيت زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى العراق حدثاً مهماً. المصدر الثاني، هو الدور الذي تسعى إليه الولايات المتحدة عبر العراق، ولا سيما لجهة تنفيذ أجندتها المعلنة في سورية. يبدو أيضاً أن زيارة الرئيس الإيراني إلى العراق في هذا التوقيت سيكون لها تأثير كبير في محاصرة النفوذ الأميركي في العراق، وبالتالي إفساد الرهان على دور محوري يمكن أن يلعبه العراق، لا سيما إذا قررت الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية. في ضوء كل ذلك يمكن الاستنتاج بأن زيارة الرئيس الإيراني إلى العراق في زيارة تاريخية، ليس فقط لأنها تسدل الستار على صفحتنا في العراق، بل وأيضاً لأنها تضع العراق وإيران في مسار يصعب على الولايات المتحدة تحقيق ما تصبو إليه في مواجهة إيران وضد سورية.

حميدي العبدالله

استبعاد الغريب ومعناه السياسي

تظهر الأزمة السياسية التي عصفت بالحكومة ان التسويات اللغوية الدارجة في الحياة السياسية اللبنانية لا تعني شيئاً وانها مجرد تليفيقات لفظية قد يسعى المتوافقون عليها إلى نسفها وتخطيها حال تقديرهم ان اللحظة مواتية للتوصل من تعهداتهم واللحظة غالباً ما تأتي على توقيت الخارج وبالتحديد كل من الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي والمملكة السعودية.

منذ زيارة الوزير صالح الغريب إلى دمشق ساد الغليان صفوف تحالف ١٤ آذار المتورط في الحرب على سورية وقد اشتد الحنق والغيظ السياسي عند هذا الفريق كما توضح التصريحات والخطب المتزايدة الحدة في قضية النزوح وبالذات بعد إعلان مفوض شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة فيليبو غراندي حصوله جولاته الميدانية التقديرية على تجمعات العائدين إلى



وطنهم داخل سورية وقد أكد السيد غراندي من بيروت اطمئنانه إلى توافر شروط أمنية واجتماعية واقتصادية مناسبة للعائدين وتمثل شهادة المفوض الأممي نسفاً من الجنود لتهرات خصوم سورية الذين يرددون خلف الغرب ذرائع شتى كما اختلفوا اكاذيب بانسة ونشروها في صفوف النازحين وعمومها في وسائلهم الإعلامية وتصريحاتهم السياسية عن الاعتقالات واغتيالات ونزع ملكيات للتأثير على رغبتهم بالعودة إلى وطنهم وعرقلة المبادرات المتلاحقة للعودة التي شملت عشرات الآلاف والتي ينظمها الأمن العام اللبناني بالتنسيق مع المؤسسات السورية المعنية.

بات واضحاً في هذا المناخ ان تحرك رئيس الجمهورية أدى إلى انعطافة عميقة لا يمكن تجاوزها من حين يستعد الرئيس ميشال عون لزيارة موسكو حيث يتوقع ان يكون إطلاق آلية تنفيذية مشتركة للمبادرة الروسية السورية الخاصة بعودة النازحين إلى بلدهم من أهم مواضيع البحث بين الرئيسين الروسي واللبناني، وبالتالي يأتي إبعاد الوزير صالح الغريب عن بروكسيل بهدف حجب الموقف المتشجع مع المصلحة اللبنانية في التنسيق مع الشقيقة السورية حول ملف عودة المهجرين السوريين بينما تريد الدول الأوروبية بتوجيه أميركي عكس الاتجاه تحت يافطة ربط العودة بالحل السياسي واستعمال النازحين كورقة ضغط على الدولة الوطنية السورية.

على ما يبدو لم يكن كافياً بنظر الرئيس الحريري ما دار من نقاش في مجلس الوزراء خلال الجلسة التي أعقبت عودة الوزير الغريب من زيارته والتي حدد فيها رئيس الجمهورية الموقف و أكد مرجعية الرئاسة الأولى في تحديد ورسم السياسات ذات الطابع السيادي ضمن مفهوم المصالح العليا للدولة وتبعاً لتقسيم الدستوري، ويبدو واضحاً أن رئيس الحكومة ينقلب على توقيعه لمراسم التشكيل عندما وافق على تسمية هذا الوزير بالذات شؤون النازحين وهو يعرف انتماءه السياسي مسبقاً.

فإذا به سعى إلى تقييده وتهميشه والخشية ان تكون الحصيلة تسهلاً لتظهير موقف رسمي لبنان أكثر طواعية للغرب خلال مؤتمر بروكسيل وللأسف سيهدد ذلك إن حصل مصلحة لبنان باستعمال عودة الأشقاء السوريين، وكذلك سيفتح شهية الدول الغربية على طلب تنازلات جديدة من لبنان سياسية وغير سياسية في هذا الخصوص وانخراط لبنان في التلاعب بقضية النزوح ضمن سياق الضغط على سورية، كما يقود هذا الأزدواج بذاته إلى تقديم صورة انضمامية للسلطة اللبنانية تضر بسمعة البلد في الخارج وهي أيضاً أبعد ما تكون عن تسمية الحكومة بالوحدة الوطنية.

ساهمت روسيا في تعديل الموقف الأممي وكذلك الموقف التي أبلغها الرئيسان ميشال عون ونبينه بري لمن التقوهم من السفراء والموفدين والزوار، بينما يصمم الرئيس الحريري على فرملة المبادرات التي تتسجم مع مصلحة لبنان العليا منفرداً ودون مراعاة الحد الأدنى من موجبات التوافق المحكي عنه. السؤال البيديهي الا يفترض مناقشة موقف لبنان الذي سيرفض في بروكسيل وإقراره داخل مؤسسة مجلس الوزراء، ثم أليس الحري بمجلس الوزراء مجتمعاً ان يقر تسمية الوفد الحكومي إلى المؤتمر بدلاً من الاستئناس السياسي والشخصي الذي يعرض الحكومة للاهتزاز وينسف مصداقية التوافقات السياسية الحاصلة وهل يجوز ان تستمر الأزواجية بدلاً من العمل بروحية الخلاصات التي تم التوافق عليها حفظاً لسمعة البلد ولمصداقية الحكم ؟

غالب قنديل

قدرة الردع السورية والدور الأميركي

الجاري أن نشر هذه المنظومة غير المسبوقة سيطلب إجراء تمرين عسكري لامتحان قدرة القوات الأميركية ومدى سرعتها في الوصول إلى إسرائيل ومساعدتها على حمايتها من الصواريخ الباليستية الموجهة نحوها، وتوقع لا يبين أن يجري هذا التمرين لإبلاغ رسالة إلى إيران بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة إسرائيل الدفاع عن مجالها الجوي في أي حرب احتمالية في المستقبل لأن إيران لديها مئات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، إضافة إلى وجود أكثر من ١٣٠ ألفاً من أنواع المقذوفات والصواريخ عند حزب الله في جبهة جنوب لبنان والقادرة على الوصول إلى كل مكان في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو قد حرص على عرض رؤية مع الجنود الأميركيين بحضور السفير الأميركي ديفيد فريدمان قرب منظومة «ثاد» المتحركة حيث أعلن أمام الصحفيين أن هذا يدل على دور أميركا مع إسرائيل في حماية أروائها، ما يعنى ضماناً أن قدرات الدفاع الإسرائيلية المضادة للصواريخ لم تعد تعالج لمواجهة الصواريخ الباليستية. وإذا تطرقنا إلى منظومة بطاريات القبة الحديدية الخاصة بمواجهة الصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى سنجد من خلال الصدام الحربي الذي جرى بين إسرائيل وصواريخ قطع غزة وحزب الله أن القبة الحديدية لم تتمكن من منع سقوط الصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى على مستوطناتها ومدنها. والحقيقة أن إسرائيل بموجب ما

يبدا أن انتصار سورية وحلفائها وتزايد قدراتها العسكرية بشكل مطرد ما زال يقض مضاجع القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية التي اعترفت في الأسابيع الماضية أن الرئيس بشار الأسد سيركز بعد هذا الانتصار على زيادة قدرة وأسلحة الجيش السوري وحصانة قوته، ولذلك بدأ قائد سلاح الجو من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ العميد المتقاعد إيتان بن الياهو يتصور بموجب مقابلة مع المجلة اليهودية الأميركية «جي إن إس» أنه (من الآن فصاعداً) ستشهد في أي سيناريو قتالي سواء أكان محلياً أم إقليمياً انتشاراً واسعاً للصواريخ والقذائف من العدو، وحتى لو قام الجيش الإسرائيلي بهجوم بالغ النجاح فلن يكون ذلك كافياً لحماية قواته ولن يحمي بشكل خاص ومناسب الجبهة الداخلية، ولهذا السبب لن يكون في ظل هذه الظروف سوى الجمع بين الهجوم والدفاع الفعال في وقت واحد).

ويرى بن الياهو أنه في الحروب المقبلة (ستشهد تشكيل تحالفات بين عدد من الدول وهذا ما سوف يتطلب من الجيوش المتحالفة ممارسة العمل معاً في الدفاعات الجوية). وتزامن هذه التقديرات والسيناريو الذي يعرضه بن الياهو مع وصول منظومة البطاريات الأميركية المضادة للصواريخ الباليستية، وهي من نوع «ثاد» الأميركية الحديثة التي أرسلتها واشنطن لأول مرة مع جنود أميركيين لوضعها في خدمة الجيش الإسرائيلي، وكشف المحلل العسكري في المجلة ياكوف لابين في السادس من آذار

ديمقراطيات عرجاء ..!

كانت الانتفاضات الشعبية قد طالبت أيضاً بالتكامل مع محيطها العربي، ولو جرت في الحد الأدنى حالات من التكامل الاقتصادي والتنسيق الأمني بين هذه الأوطان، فهل كانت تستهد ما تشهده الآن من صعوبات لبناء مستقبل أفضل؟!

للأسف، فإن الواقع العربي ومعظم الطروحات الفكرية فيه، والممارسات العملية على أرضه، لا تقيم التوازن السليم المطلوب بين ثلاثية الأهداف المرجوة لمستقبل الأمة العربية: الديمقراطية والتحرر وتعزيز الهوية العربية.

فالبعض يدعو للتحرر وللمقاومة والاحتلال لكن من منابع فكرية فئوية أو من مواقع رافضة للهوية العربية. وهناك في المنطقة العربية من يتمسك بالهوية العربية ويشعار بالتحرر من الاحتلال لكن في أطر أنظمة أو منظمات ترفض الممارسة الديمقراطية السلمية. وهناك من يعتقد أن وحدة الهوية العربية تعني بالضرورة أحادية الفكر والموقف السياسي فتمنع الرأي الآخر وتعادي التعددية الفكرية والسياسية التي هو جوهر أي مجتمع ديمقراطي سليم.

هو اختلال كبير في المنطقة العربية. وفي ذلك مسؤولية عربية مباشرة وليس فقط نتيجة تدخل خارجي أو هيمنة من طرف إقليمي أو دولي، فالمشكلة الأبرز لدى دعاة (الديمقراطية فقط) في البلدان العربية أنهم يفضلون المسألة الديمقراطية على قضيتي التحرر الوطني والهوية العربية، وبهذا تصبح الدعوة للديمقراطية (فقط) عنزراً من أجل التدخل الأجنبي واستباحة الدول والهيمنة على مقدراتها، إن لم نقل أيضاً تفتيت وحدة كياناتها ومجتمعها.

وكم كان محزناً اقتران السعي من أجل الديمقراطية في بعض البلدان العربية بالحديث عن «الفيدرالية» وبالدعوة للتدخل الأجنبي من الخارج، وبممارسة أسلوب العنف للتغيير في الداخل، وبالانقسام الطائفي والإثني في المجتمع، وبنمو المشاعر المعادية للانتماء العربي والهوية العربية المشتركة، فهذه سمات الأهداف المنشودة من القوى الأجنبية الفاعلة في أجزاء عديدة من الأرض العربية، بحيث تكون «الديمقراطيات العربية» قائمة على الفرز الطائفي والإثني أكثر مما هي تعبير صحي سليم عن التعددية والتنوع في المجتمع، «ديمقراطيات» تكون متلازمة مع مشاريع التفتيت والتدويل للمنطقة، لا مع غايات التحرر والتوحد الوطني والعربي..!

فالمشكلة العربية أصبحت سوقاً استهلاكية لمشاريع دولية وإقليمية، وتصنع سياسياً. فالمشكلة بعيداً ليست في كيفية فهم الصراعات وأطرافها فقط، بل أيضاً في المقدار المتاح لحرية الإرادات المحلية..! وهناك حتماً مسؤولية «غربية» وإسرائيلية عن بروز ظاهرة الإرهاب بأسماء «إسلامية»، لكن هذا هو عنصر واحد من جملة عناصر أسهمت في تكوين وانتشار هذه الظاهرة. ولعل العنصر الأهم والأساس هو العامل الفكري، حيث تناورت أجيال في المنطقة العربية وفي العالم الإسلامي مجموعة من المفاهيم التي يتعارض بعضها مع أصول الدعوة الإسلامية، وحيث ازدهرت الآن ظاهرة فتاوى «جاهلي الدين»



في قضايا عديدة، من ضمنها مسألة استخدام العنف ضد الأبرياء أو التحريض على القتل والاقتتال الداخلي، ومما شوهه وأساء إلى الكثير من الانتفاضات الشعبية العربية وحرف بعضها عن مسارها الصحيح. لقد استغل أطراف خارجية ومحلية سلبيات كثيرة لحال «النظام الرسمي العربي المريض»، لكن هذه الأطراف قزمت الواقع العربي إلى مناطق ومدن وأحياء في كل بلد عربي، فتحوّلت الهوية الوطنية إلى «هوية مناطقية»، والهوية الدينية الشمولية إلى «هوية طائفية» ومذهبية، في مواجهة الشريك الآخر في الوطن، إن كان من طائفة أو قبيلة أخرى، أو حتى من اتجاه سياسي آخر. ولقد أصبح فرز «قوى المعارضة» عربياً يتم على أسس طائفية ومذهبية وإثنية، في ظل التركيز الإعلامي العالمي على التيارات السياسية الدينية في المنطقة ككل، فأبى «معارضة وطنية»، التي ستؤدي إلى مجتمع ديمقراطي سليم..! ثم لو سألنا كل إنسان عربي عن أولوية اهتماماته العامة الآن، لكانت الإجابة حتماً محصورة في أوضاع وطنه الصغير، لا «وطنه العربي الكبير»، ولا قضيتي الكبرى فلسطين..!

صحيح أن المسألة الديمقراطية هي أساس مهم للتعامل مع كل التحديات الخارجية والداخلية، لكن العملية الديمقراطية هي أشبه بعربة تستوجب وجود من يقودها بشكل جيد، وتفتقر حمولة عليها، وهدفاً تصل إليه. وهذه الأمور ما زالت غالبة عن الدعوات للديمقراطية في المنطقة العربية، فتوفر آليات الحياة السياسية الديمقراطية وحدها لن يحل مشاكل الأوطان العربية، بل العكس حصل في عدة بلدان عربية شهدت من الديمقراطية مظاهرها وليآياتها الانتخابية فقط. ففي الأمة العربية مزيج مركب من الأزمات مما يحتاج إلى مزيج أيضاً من الحلول. فينا آليات ديمقراطية وانتخابات نزيهة لا يحقق وحده فقط العدل السياسي والاجتماعي بين الناس، أو يصون وحدة المجتمعات، أو يمنع التدخل الأجنبي، أو يحزر الأوطان المحتلة.. وهي كلها مسائل معتبة بها أوطان عربية مختلفة، من المحيط الأطلسي إلى الخليج (الفارسي).

صبيح غنطور